برامج العمل الجماعية: مشاريع طموحة بمقاربة تشاركية ينقصها التزام الشركاء(حالة جماعتي عين عتيق وعين العودة بضواحي العاصمة الرباط)

د. إدريس بنعبد المالك، كلية الآداب، تطوان- المغرب
أ.عبد العزيز عبد الصادق، كلية الآداب، تطوان– المغرب

Community work programme: Ambitious projects with an integrating approach, but without the commitment of the partners(Case of the local communities of Ain Aouda and Ain Atiq in the suburb of the capital city, Rabat)

Idriss BEN ABDELMALEK
Aabdelaziz ABDESSADEK
University Abdelmalek Essaadi- Tetouan-Morocco

ملخص: نتج عن استهلاك مدينة الرباط لرصيدها العقاري التوسع نحو مجالها الضاحوي خاصة الضاحية الجنوبية الغربية والمتمثلة في جماعتي عين عتيق وعين العودة اللتين عرفتا تحولا وظيفيا بفعل هذا "الاختراق الحضري" الناتج عن توسع مدينة الرباط والصخيرات_تمارة، هذا التحول يتجلى أساسا في التحول من مجال فلاحي بامتياز إلى محال شبه حضري متعدد الوظائف بظهور أنشطة غير فلاحية وذات طابع حضري.
غير أن هذين المركزين الصاعدين عرفا مجموعة من الاختلالات البنيوية الناتجة عن التوسع المجالي غير المتحكم فيه، فظهرت عيوب مجالية أبرزها اختلال مرفولوجية الجماعتين وعدم الالتزام بتطبيق مقتضيات قانون التعمير الموجه لهما، ما فرز مشاكل عده تعيق مسألة الإعداد والتهيئة ومن خلالهما تعيق التنمية المجالية المندمجة.
يتناول هذا العمل العوامل المتحكمة في التوسع المجالي لمدينة الرباط، وإبراز الدور الذي لعبته جماعتي عين عتيق وعين العودة في امتصاص الثقل الديمغرافي لمدينة الرباط والصخيرات-تمارة، مع إبراز كيف أن هذا المجال الضاحوي يعيش اختلالات مجالية مرتبطة بهذا الاقتحام السريع وغير المتحكم به والذي نتج عنه زعزعة وظيفية الجماعتين والتي زاد منها تعدد المتدخلين وعدم تنزيل المقتضيات القانونية الموجه لتعمير هذا المجال.
الكلمات المفتاحية: برنامج العمل الجماعي، المقاربة التشاركية، الحكامة الترابية، عين عتيق، عين العودة.

Abstract: Community work programme: Ambitious projects with an integrating approach, but without the commitment of the partners. (Case of the local communities of Ain Aouda and Ain Atiq in the suburb of the capital city, Rabat.)
Rabat is creeping across its southern suburb, especially the local communities of Ain Aouda and Ain Atiq due to the scarcity of the territorial space. The target suburb has been transformed from an agricultural area to an urban-like center where non-agricultural activities have flourished.
These two emerging centers, however, have witnessed many defects because of the non-controlled urbanizing process. As a result, many territorial space related

problems have appeared, especially breaking the law of urbanization. Consequently, the integrated local development has been hindered and delayed.
My research is dealing with the factors that influence the territorial extention of Rabat city, and highlighting the role played by the area of Ain Atiq and Ain Aouda to absorb the demographic explosion in Rabat and Skhirat Temara. I am also attempting to show the territorial problems that have appeared in the aftermath of this radical transformation.
Key Words: Community Work Programme. An integrating approach. Territorial governance. Ain Atiq. Ain Aouda.

مقدمة:

يعتبر التخطيط الجماعي أداة أساسية لتكريس دور الجماعات الترابية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بمجموع ترابها وآلية لخلق انسجام والتقائية تدخلات جميع الفاعلين من مصالح تابعة للدولة وهياكل الجماعات الترابية الأخرى، كمجلس الجهة والعمالة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. يعد "المخطط الجماعي للتنمية"[1] الذي تم تعويضه ببرنامج العمل الجماعي[2]، آلية قانونية جديدة وحديثة لتدبير الشأن المحلي وتحقيق التنمية والحكامة الترابية، تحدد فيه الأعمال التنموية المقرر إنجازها بتراب الجماعة لمدة ست سنوات، وفق منهج تشاركي يأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع، كما تتضمن وثيقة المخطط الموارد والنفقات التقديرية المتعلقة.

في هذا الإطار، وعلى غرار باقي الجماعات الترابية بالمغرب، عملت المجالس الجماعية لعين عتيق وعين العودة، على بلورة رؤيا إستراتيجية كأساس لمشروع برنامج عمل تنموي لمجموع المجال الترابي لكل جماعة، وفق المقاربة التشاركية بوصفها أسلوبا للحكامة المحلية وكأداة فعالة في أي فعل تنموي، إذ تم الحرص على إشراك فعاليات متنوعة ومتعددة في كل مراحل مسلسل

[1] - برنامج العمل الجماعي

[2] - وثيقة مرجعية للجماعة لبرمجة المشاريع والأنشطة ذات الأولوية المقرر أو المزمع إنجازها بتراب الجماعة بهدف تقديم خدمات القرب للمواطنين والمواطنات. كما تنص المادة رقم 6 على المراحل التي يتوجب المرور بها لإعداد الوثيقة وهي: التشخيص، ترتيب الأولويات، تقييم موارد ونفقات الجماعة للسنوات الثلاثة المقبلة وبلورة وثيقة البرنامج ووضع آلية للتتبع يتم إعداد المخطط الجماعي للتنمية وفقا لمقتضيات المادة 36 من الميثاق الجماعي، صدر بالجريدة الرسمية مرسوم رقم 2.10.504 بتاريخ 28 أبريل 2011، والذي منح الرئيس صلاحية وضع مخطط جماعي للتنمية ابتداء من السنة الأولى لانتدابه بعد عقد اجتماع إخباري وتشاوري بحضور أعضاء المكتب والأجهزة المساعدة.وقد تغير اسم هذا المخطط ابتداء من سنة 2016 إلى برنامج عمل الجماعة، دون أن يتم التغيير في مضمون الوثيقة أو التغيير في منهجية إعدادها، إذ نص القانون التنظيمي للجماعات رقم 113.14 في المواد 78 إلى 82: على أنه يتوجب على الجماعة إعداد برنامج عمل الجماعة في السنة الأولى من مدة انتداب المجلس على أبعد تقدير بانسجام مع توجهات برنامج التنمية الجهوية ووفق منهج تشاركي، وأنه يجب أن يتضمن تشخيصا لحاجيات وإمكانيات الجماعة وتحديدا لأولوياتها وتقييما لمواردها ونفقاتها التقديرية الخاصة بالسنوات الثلاث الأولى. وأن الجماعة تعمل على تنفيذ برنامج عملها وفق البرمجة المتعددة السنوات ويمكن تحيين هذا البرنامج، ابتداء من السنة الثالثة من دخوله حيز التنفيذ.من جهة أخرى ينص المرسوم رقم 2.16.301 الصادر بتاريخ 29 يونيو 2016 والمتعلق بمسطرة إعداد برنامج عمل الجماعة وتتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده في المادة رقم 2.

إعداد البرنامج بدءا من التشخيص وتحديد الحاجيات والأولويات وبلورة الأهداف الإستراتيجية والإجرائية وصولا إلى آليات التنفيذ والتتبع والتقييم. من هنا ستطرح هذه الدراسة التوجهات الإستراتيجية لبرنامج العمل للجماعتين، وتقييم مدى تنزيلها على أرض الواقع، مع محاولة رصد العوائق والاكراهات التي تحول دون تنزيل مضامينها.

أولا: الإطار المنهجي والجهاز المفاهيمي للدراسة:

1.إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية المداخلة المقترحة حول مدى قدرة كل من جماعتي عين عتيق وعين العودة على لعب الأدوار المنتظرة منهما، في مقابل جسامة الرهانات وتواضع التجهيزات والبنيات التحتية والنسيج الاقتصادي، عن طريق صياغة وتنزيل برامج عمل جماعية وفق مقاربة تشاركية".

ولفك إشكال هذه الإشكالية، قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات، التي سنحاول إثبات مصداقيتها أو تفنيدها وهي:

-يتم التمدن بالمجال المدروس في غياب التخطيط، مما أفرز اختلالات مجالية عميقة؛

-غياب التصور الاستراتيجي في التعامل مع هذه المجالات يعكس عدم وعي المسئولين بأهمية المجالات الضاحوية؛

-الحكامة الترابية آلية للتخطيط الاستراتيجي للضاحية، لتحقيق توافق بين مختلف المتدخلين في أفق تحقيق التنمية المنشودة.

2.**المنهج المعتمد في الدراسة:** اعتمدنا في دراسة وتحليل هذه الدراسة على منهجين:

المنهج التوثيقي: باستحضار مجموعة من الوثائق والدراسات التي تضمنت موضوع الدراسة في أبعادها المتعددة والتي تضمنت المشاريع والبرامج التنموية التي تمت برمجتها بتراب جماعتي عين عودة وعين عتيق بهدف أولا تشخيص وضعية المجال الحضري بهاتين الجماعتين وثانيا، بغية تتبع سير برامج التأهيل الحضري الذي انجازه.

المنهج الوصفي: من خلال تتبع الإشكالية المدروسة في الميدان واستخلاص مقوماتها المعرفية والإجرائية، وتتبع مدى انجاز المشاريع التأهيل الترابي لمجال جماعة عين عودة وعين عتيق كمجال ضاحوي لمدينة الرباط، خاصة المتعلقة بتوفير الوعاء العقاري الموجه للسكن وتطوير التجهيزات الأساسية من طرق تظهير السائل.

الدراسة الميدانية. شكل البحث الميداني الركيزة المنهجية الأساسية لدراسة الموضوع، حيث تم الاعتماد على معطيات الاستمارة الميدانية في إبراز طبيعة التدخلات التي يعرفها المجال وتطلعات الساكنة المحلية من المشاريع المنجزة، بالإضافة إلى المقابلات التي تمت مع مجموعة من الجمعيات المحلية بهدف رصد وتتبع دورها التنموي داخل هذا المجال الضاحوي الذي يمكن وصفه بالمركز الصاعد.

3.الجهاز المفاهيمي المهيكل لدراسة:

المقاربة التشاركية: لا يستقيم الحديث هنا عن هذا المفهوم دون ربطه بسياستي اللامركزية واللاتمركز وإدراج الإنسان في قلب التحولات وأولى الأولويات بالنسبة للخيارات السوسيو

اقتصادية، ومن خلال "المزاوجة بين الحكم التمثيلي **représentatif gouvernement** بالحكامة التشاركية **participative gouvernance** التي لن تتأتى إلا بتبني ثقافة تضامن الجماعات المحلية فيما بينها (خلوق جمال، 2012، ص68)، إلى جانب تبني العقلانية بخصوص علاقة المجالس الجماعية بسلطات الوصاية، ومختلف هيئات المجتمع المدن ي والنخب المحلية(سياسية، ثقافية، اقتصادية...الخ)، من أجل الوصول إلى تحقيق تنمية مندمجة ومستدامة عبر تدبير معقلن للشأن العام المحلي(إدريس بن عبد المالك، 2019، ص47).

يمكن أن نعرف الالتقائية بتقنية تتوخى ربط علاقة بين عدة مراكز لاتخاذ القرار(مصالح خارجية – جماعات محلية – مجتمع مدني...الخ)، والتي تتدخل في مجال متقارب أو متطابق في أفق تطوير جودة العمل التنموي المشترك من خلال المشاريع والبرامج المنجزة والمرتقب انجازها على المستويين المحلي والوطني بغية الخروج ببرنامج ومشروع واحد، متكامل ومندمج ومنسجم وذو نتائج ايجابية (أشرقي عبد العزيز، 2014، ص35).

وعليه، يمكن القول إن الهدف من المقاربة التشاركية يتجلى في التنسيق بين المشاريع القطاعية وبين المشاريع المزمع انجازها من طرف القطاع الخاص والنسيج الجمعوي في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبين الجماعات المحلية، بغاية خلق تناسق تام فيما بين المشاريع انطلاقا الاستجابة لحاجيات الساكنة.

المراكز الصاعدة: يشير هذا المفهوم للتجمعات السكانية، خارج المدينة الأم، والتي عادة ما تتميز بدينامية متعددة الأبعاد والجوانب، سواء من حيث تطور عدد سكانها أو توسع رقعتها المجالية، كما تدل على مرحلة تحول مركز قروي إلى مركز حضري عن طريق ارتفاع مهم في عدد سكانه، وطبيعة التجهيزات والمرافق العمومية الأساسية الموجودة فيه، ارتفاع الكثافة السكانية في المركز، تغير بنية الساكنة النشيطة وبداية تطور أنشطة اقتصادية حضرية (أمين أشبيكة، 2010، ص17).

كما تعتبر المراكز الصاعدة مجالا انتقاليا بين الريف والمدينة، إلا أنها بتجلياتها الحضرية أصبحت حاليا تثير اهتمام المتدخلين في سياسة التخطيط والتهيئة والتعمير نظرا لما أصبحت تلعبه من دور في الحد من الهجرة القروية وتقريب الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والتجهيزات العمومية لساكنتها ولساكنة ظهيرها الريفي.

في هذا السياق تعتبر جماعتي عين عتيق وعين العودة اللتين كانتا سابقا جزء من المجال القروي، ومركزين ناشئين عرفا بدورهما تحولات عميقة مست الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتي كانت لها أيضا أبعاد مجالية، خاصة مع النمو الديموغرافي الذي تعرفه الجماعتين. هذه الدينامية أصبحت تطرح رهانات كبيرة لتأهيل هذين المركزين ليصبحا قادرين على احتواء الساكنة المرتبطة بشكل أساسي بتحسين المرافق والتجهيزات الأساسية، بالإضافة إلى رهان خلق أنشطة اقتصادية مواكبة لهذه الدينامية.

الضاحية: الضاحية مفهوم جغرافي مركب ومعقد، وما يزيد من تعقيده، الافتقار لتعريف دقيق وموحد، نظرا لاختلاف منظور الباحثين ولتباين مرجعياتهم، ولتنوع الظاهرة من بلد لآخر. ولعل ما يؤكد تعقد وغموض المفهوم، قول بيير جورج **George Pierre**" كم يصبح الأمر محيرا

عند ترجمة **banlieue** إلى لغة أخرى **[...]**"، إن الضاحية "الفرنسية" وتجاوزا "الأوربية" تغاير تحضر المدن الأمريكية **[...]** ويختلف الأمر تماما بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو" (أشقار الطيب، 2007، ص6). والضاحية كلمة عربية أصيلة وردت في المعاجم اللغوية العربية إذ جاء في لسان العرب "ضاحية كل بلد.

ويرجع مصطلح "**La Banlieue**" إلى القرن 13م، حيث استعمل للدلالة على المجال المحيط بالمدينة والذي يمارس فيه وعليه الحاكم سلطته، وهو ما تشير إليه لفظة "**Ban**"، لينتقل استعماله منذ القرن 17م للدلالة على الأرياف والقرى المحيطة بالمدن الكبرى (المفضل دوحد، 2007، ص9)، وبالتالي إن مفهوم الضاحية كان في الأصل يشير إلى المجال الريفي خارج المدينة، ليتحول بعد ذلك إلى واقع حضري.

إذا كان هذا التعريف قد أشار إلى بعض العناصر المحددة لمفهوم الضاحية، مثل قدم الظاهرة وارتباطها بمدن كبرى، وكذا طبيعة المجال الضاحوي الذي يكون عبارة عن مجال ريفي محيط بالمدينة، ثم امتداد الضاحية وبعد حدودها على مسافة "فرسخ" والذي تشير إليه لفظة "**Lieu**"، لكن هذا التعريف فتح في نفس الوقت نقاشا حول مدى مصداقية الطرح القائل أن الضاحية هي وليدة الثورة الصناعية خاصة خلال القرنين 18و19(أشقار الطيب،2007، ص8).

ومجمل القول، إن الضاحية هي ذلك المجال القريب من المدينة والخاضع لنفوذها، الملبي لحاجياتها وهي نتاج الدينامية الداخلية للمدينة الأم والتحول السريع للأرياف المجاورة.

ثانيا: السياق التاريخي والمجالي لتشكل الضاحية الجنوبية الغربية للرباط

1. توطين مجال الدراسة: موقع مركزي في قلب المحور الحضري الأطلنتي

تنتمي الجماعتان الحضريتان لعين عتيق وعين العودة حسب التقسيم الجهوي الجديد إلى جهة الرباط-سلا-القنيطرة، وتحديدا عمالة الصخيرات-تمارة، التي تقع جنوب العاصمة الرباط على بعد حوالي 15كلم بالنسبة لعين عتيق و20 كلم بالنسبة لجماعة عين العودة، تقع الجماعتين في قلب المحور الحضري الأطلنتي الذي يعتبر القلب النابض للمغرب (الخريطة رقم 1)، حيث لا يبعد مجال الدراسة عن العاصمة الاقتصادية الدار البيضاء سوى بحوالي 70 كلم، هذا الموقع يمنح للجماعتين موقعا استراتيجيا، تعززه شبكة المواصلات المتوفرة التي تربطهما بمحيطهما الجهوي والوطني:

خريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة في إطاره الوطني والجهوي والإقليمي

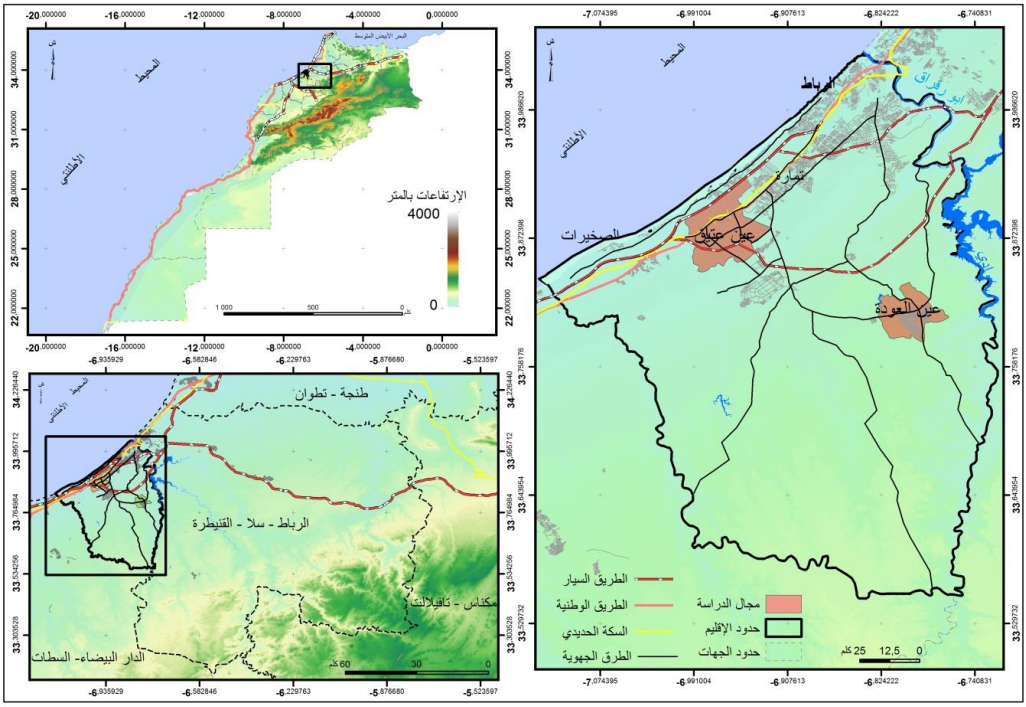

المصدر: انجاز شخصي اعتمدا على معطيات التقسيم الجهوي الجديد

-خط السكة الحديدية الرابط بين مدينة الرباط والدار البيضاء؛

-الطريق السيار الرباط-الدار البيضاء بالنسبة لجماعة عين عتيق والدار البيضاء-فاس بالنسبة لعين العودة؛

-الطريق الوطنية رقم 1 بالنسبة لجماعة عين عتيق والطريق الجهوية رقم 401 الرابطة بين الرباط والرماني بالنسبة لجماعة عين العودة.

مكن هذا الموقع الاستراتجي المتمثل في القرب من العاصمة الإدارية الرباط والعاصمة الاقتصادية الدار البيضاء، وتوفر شبكة متنوعة من المواصلات من تبوء الجماعتين مكانة داخل محيطهما المحلي والجهوي، وجعل منها الظهير/ الضاحية التي من خلالها تحقق مدينتي التمارة والصخيرات ومن خلالهما العاصمة الرباط توسعها المجالي، لما توفره من وعاء عقاري كان في الأساس فلاحيا فتحول إلى عقار موجه للسكن بفعل النمو الديمغرافي للساكنة الحضرية وارتفاع آثمة العقار بمدن الرباط والتمارة والصخيرات ما دفع الأسر المتوسطة الدخل إلى النزوح نحو مجال دراستنا المتميز بانخفاض آثمة العقار(بنعبد المالك إدريس، 2010، ص14).

2.الرباط تبلغ مرحلة الإشباع وبداية الحديث عن التجمع الحضري الرباط ـ سلا ـ تمارة

بعد حصول المغرب على استقلاله سنة 1956، احتفظت الرباط بوظيفتها كعاصمة سياسية وإدارية للمغرب المستقل، وشكلت بذلك مركزا لمختلف المؤسسات السياسية كالبرلمان والوزارات، كما احتضنت مقرات التمثيليات الدبلوماسية والمنظمات الدولية. ومن الناحية

الجغرافية تأثرت الرباط بالوضع الطبوغرافي الذي ساهم في توجيه التوسع المجالي للمدينة ومن أهمها: (وادي أبي رقراق وعكراش في الشمال والشرق وغابة تمارة في الجنوب والساحل الأطلنتي بالغرب)، هذه العوائق الطبيعية جعلت من الرباط مدينة مغلقة لا تتجاوز مساحتها 118 كلم مربع، ما جعل توسعها الحضري شبه مستحيل. امتدت جبهات التعمير في البداية نحو الجنوب الغربي بشكل موازي لخط الساحل، حيث أقيمت مجموعة من الأحياء مثل يعقوب المنصور، الفتح، المسيرة. ثم الجبهة الثانية نحو الشرق، وهي عبارة عن مجموعة من الأحياء (الطيران، مابيلا، اليوسفية ، التقدم، النهضة، والسويسي)، أما أحدث الجبهات فتمت في الجنوب خاصة حي الرياض وبئر قاسم. والذي يميز هذه الأحياء هو تفاوتها من حيث الثقل الديمغرافي والاجتماعي وتعدد وظائفها، حيث نجد أحياء سكنية، كما هو الحال بالنسبة لحي الفتح، وأحياء إدارية كحي الرياض، وأحياء صناعية كحي التقدم...، يعزى هذا التفاوت إلى عاملين أساسين الأول بفترة ظهور الحي ونشأته وتطوره، والعامل الثاني يتمثل في مدى خضوع الحي لتصميم التهيئة الحضرية من عدمه.

وفي محاولة للخروج من حالة الاختناق التي أصبحت تعاني منها العاصمة الرباط، اتجهت التدخلات الحضرية في مرحلة أولى نحو الضفة اليمنى لوادي أبي رقراق من خلال فسح المجال أمام امتداد مدينة سلا في كثير من الأحيان خارج رقابة الدولة أو بتساهل منها. وفي مرحلة ثانية امتدت الرباط في اتجاه الجنوب الغربي خاصة مدينة تمارة مستفيدة من الظروف الطبوغرافية المساعدة والوضعية العقارية السهلة التعبئة خاصة أراضي الكيش (أي أراضي الجيش، وهي الأراضي التي كان السلطان يمنحها للقبائل مقابل تقديم خدمات عسكرية للدولة) التي وفرت الوعاء العقاري لتلبية التوسع المطلوب.

3.الدينامية الحضرية والديمغرافية ودورهما في خلق المراكز الضاحوية

ساهمت مجموعة العوامل في جعل جهة الرباط - سلا -القنيطرة، قطبا للجذب البشري بشكل مستمر، ومسرحا لتوسع حضري مهم، فبالإضافة إلى أهميتها السياسية والإدارية، تتوفر الجهة على مؤهلات فلاحية وصناعية وسياحية مهمة، كما أن الاستقطاب الحضري الذي تمارسه الرباط وسلا بفعل تواجدهما في قلب المغرب النابض الممتدّ من القنيطرة إلى الجديدة، وباعتبارهما كذلك جسر عبور بين شمال المغرب وجنوبه، كلها معطيات جعلت من هذه الجهة، قطبا محوريا ذا جاذبية قوية لتيارات الهجرة من مختلف مناطق المغرب، فانتقلت ساكنتها من 1.985.602 نسمة سنة 1994 إلى 349 .2.202 نسمة سنة 2004 لتتضاعف مرتين حسب إحصاء 2014، حيث وصلت إلى 4.580.866 نسمة (المندوبية السامية للتخطيط، 2017، ص 10)، يفسر هذا التزايد السكاني الكبير في حجم ساكنة الجهة مقارنة بالإحصاءات السابقة، بالتقسيم الجهوي الجديد الذي ألحق منطقة الغرب بجهة الرباط سلا-زمور-زعير، إضافة إلى استمرار استقطاب ساكنة جديدة خاصة إلى عمالة الصخيرات-تمارة.

هذا الانفجار الديمغرافي كان من نتائجه المباشرة، تكثيف شبكة المدن بالجهة وانتشار مظاهر الحياة الحضرية بشكل جلي، إذ انتقل عدد المراكز الحضرية من 18 مركزا سنة 1994 إلى 23 مركزا سنة 2014 الشيء الذي انعكس على نسبة التمدين التي انتقلت من 64.5% سنة 1971

إلى 78% سنة 1994 لتصل إلى 82% سنة 2004، ثم أكثر من 88% حسب إحصاء 2014، متجاوزة بذلك نسبة التمدين على الصعيد الوطني التي سجلت 64%(حاجي عبد الرحيم، 2000، ص42).

جدول رقم 1: تطور السكان بالتجمع الحضري للرباط-سلا-تمارة والجماعات الضاحوية بين 1960 و2014

الوحدة المجالية	1960	1971	1982	1994	2004	2014
عمالة الرباط	227445	374449	526124	631537	627932	577827
عمالة سلا	75 799	155 557	289391	579850	760 186	982 163
أربعاء السهول	17277	18247	17501	19959	19706	19915
تمارة (البلدية)	13734	22 233	48 644	126303	225 497	312 828
الهرهورة (البلدية)	*	*	2133	6386	9245	15361
مرس الخير	*	*	*	11 155	14 488	20 617
عين عتيق (البلدية)	*	*	*	15513	17688	23993
صباح	*	*	*	10 011	12 912	15 029
الصخيرات (البلدية)	9066	9801	16519	29599	43025	59596
المنزه	*	*	*	4 637	5 999	11 370
أم عزة	*	*	*	8204	10530	5990
سيدي يحيى زعير	9051	*	*	19 285	28 773	57 592
عين العودة (البلدية)	11291	8229	3533	13703	25105	49794
المجموع	363663	588516	903845	1476142	1801086	2152075

المصدر: انجاز شخصي اعتمادا على معطيات الإحصاءات العامة للسكان والسكنى ما بين 1960 و 2014

- معطيات غير متوفرة.

يظهر من خلال الجدول رقم 1، أن حجم التزايد السكاني يعرف تباينا كبيرا بين مختلف الجماعات المكونة للتجمع، ويمكن أن نقسم الجماعات الترابية حسب حجم الزيادة السكانية إلى ثلاثة فئات:

جماعات حققت زيادة سكانية مهمة: وهي الجماعات الترابية التابعة للنفوذ الترابي لعمالة الصخيرات تمارة، حيث تضاعفت الساكنة أكثر من مرتين مابين إحصاء 1994 و2014، ونخص بالذكر جماعة تمارة، الصخيرات، عين العودة ومرس الخير.

جماعات سجلت زيادة سكانية ضعيفة: وهي الجماعات الترابية التابعة لعمالة سلا كجماعة السهول والعييدة وبطانة.

جماعات سجلت نموا سكانيا سلبيا: تهم كل من جماعة أكدال-الرياض ويعقوب المنصور، حسان والسويسي، بالإضافة إلى بعض الجماعات القروية التابعة لعمالة الصخيرات تمارة، كأم عزة.

ليبقى السؤال مطروح، هل الركود الديمغرافي لمدينة الرباط هو تعبير عن تراجع في قدرة المدينة على الاستقطاب؟ أم أن المدينة تقوم بتصريف الفائض السكاني من خلال المدن الضاحوية المجاورة؟

بالرجوع إلى المؤشرات الديمغرافية، يتبين بالملموس أن المجالات الضاحوية أصبحت تستقطب وتتحمل جزءا كبيرا من الضغط الديمغرافي الموجه للمدن المجاورة كالرباط وسلا، خاصة من المجالات الريفية سواء القريبة أو البعيدة، أو من خلال جذب الساكنة الحضرية التي تجد نفسها مرغمة على مغادرة الرباط، إما اختيارا بدافع الرغبة في تملك عقار بأسعار معقولة، أو قسرا بفعل مشاريع ترحيل وإعادة إسكان قاطني دور الصفيح من الرباط وتمارة إلى الجماعات الضاحوية، وتحديدا في اتجاه جماعة عين العودة، هذه الأخيرة التي بدأت تشهد تحولا وظيفيا يتمثل في بداية الاندثار التدريجي للوظيفة الفلاحية وتزايد دور ومكانة أنشطة ذات صبغة حضرية كالصناعة والتجارة والخدمات.

إن مواجهة إشكالية النمو الحضري تقتضي اعتماد استراتيجيات تنموية واضحة وتشاورية، وآلية تدبير قوامها الحكامة الترابية، ولذلك أولت سياسة الدولة في مجال إعداد التراب والتنمية المجالية أهمية كبرى للمجال الحضري، واعتبرت الإشكالات الحضرية ذات أولوية وطنية خصوصا ما يتعلق بدور ووظائف الحواضر الكبرى.

أما المجالات الضاحوية وبحكم موقعها المتاخم للتجمعات الحضرية الكبرى، تشهد تحولات مختلفة بشكل سريع ومتواصل، مصحوبة بمشاكل ناجمة عن اختلالات متعددة وعن غياب إستراتيجية واضحة بالإضافة إلى ضعف آليات التخطيط المجالي، والتي "عادة ما يتم التركيز فيها على الجانب المتعلق بتتبع مسار المصادقة على وثائق التعمير، ويتم إهمال تتبع مدى إنجازها والالتزام بمضامينها، وفي هذا الإطار نشير إلى أن المغرب، كان يتوفر سنة 2010 على حوالي 50 تصميما مديريا للتهيئة العمرانية، وأزيد من 100 تصميم للتهيئة الحضرية والقروية، لكن وقعها الفعلي على وضعية مدننا يظل غير كاف، بل إنها شكلت في بعض الحالات عائقا أمام تنميتها" (DAAFI Redouan, 2017, p77)).

تعتبر جماعتا عين عتيق وعين العودة نموذجا حيا للجماعات الضاحوية التي تشهد نموا مضطردا، ولا تواكبه بالمقابل زيادة في التجهيزات والخدمات، مما يدل على قصور أدوات التخطيط والتهيئة من جهة والنظر إلى الضاحية بشكل ثانوي ضمن استراتيجيات المخططين واعتبار موقعها إلى حد ما هامشيا ضمن المشروع الحضري للتجمع الحضري للرباط-سلا-تمارة.

ومن هنا نطرح التساؤلات التالية: ماهي مكانة الضاحية ضمن وثائق التهيئة ومخططات التنمية؟ وما مدى مساهمة هذه الوثائق في التحكم المجالي والإعداد الترابي؟

ثانيا: المجال الضاحوي: أهمية التحول الوظيفي والثقل السكاني الذي لا يوازيه اهتمام على مستوى التخطيط والإعداد

إذا كانت ظاهرة التمدن في المجتمعات المتقدمة نتاج مسلسل تنموي شامل، وتفاعلا إيجابيا بين التراكمات المعرفية والاقتصادية، فإن تطور الظاهرة في بلدان العالم الثالث بصفة عامة والمغرب بصفة خاصة، تمت بفعل الانفجار الديمغرافي وفشل النموذج التنموي بالأوساط الريفية، حيث أضحى النشاط الفلاحي غير قادر على توفير فرص الشغل لمجموع اليد العاملة، مما أدى إلى هجرة قروية اضطرارية نحو مدن نمت وتضخمت بشكل غير مخطط له.

أما التمدن بالمجال الضاحوي، فكان وليد تفاعل مجموعة من المؤثرات مثل الهجرة القروية والتدفق الحضري والبنية العقارية والإرادة السياسية، حيث شكل الهاجس الأمني ومحاولة الحفاظ على السلم الاجتماعي أساس هذا التحول وكان ذلك على حساب التنظيم العقلاني للمجال.

1.التوجهات الإستراتيجية لتنمية جماعة عين عتيق: محاربة السكن العشوائي من أولويات الساكنة

تتمثل أولويات الساكنة، حسب تحليل المعطيات والاستشارة مع الفاعلين من خلال الاتصال الميداني بها عبر الجمعيات، في طلبها الملح على توفير عيش كريم من خلال نهج سياسة محددة المعالم في الإسكان، هو الهدف الرئيسي بشراكة مع مؤسسة العمران، وفي مرحلة لاحقة تأهيل المجال عبر تمكينها من تجهيزات تحتية تخدم وتستجيب لطلباتها (العمل الميداني 2018).

1.1 الإسكان من خلال مشروع إعادة إيواء دور الصفيح

تتمثل الأسباب التي أدت لاختيار الهدف الاستراتيجي الرئيسي، في محاولة إيجاد حلول لمظاهر الفوضى الحضرية، التي سبق التطرق لمظاهرها، وذلك من خلال سياسة إعادة إسكان قاطني دور الصفيح باعتبارها أهم الانشغالات التي تهم الجماعة، وكذا بالرغبة في إيجاد حلول تناسب تحسن مستوى عيش هذه الفئة من السكان، والمجموعات المعنية بهذا التدبير الهام، والتي تمت الإشارة لها وترتيب درجات تدخلها وفق إحصائيات محددة.

"إن الهدف الاستراتيجي يكمن في مشروع إعادة إيواء سكان دور الصفيح، وذلك لتحسين ظروف عيش هذه الشريحة من السكان، من خلال تمكينهم من سكن لائق، وبالنظر لأهمية هذا المشروع وعدد التجمعات السكنية المستهدفة، من خلال توجه عمراني حضري موحد. تقدر الكلفة الإجمالية للمشروع بحوالي 26.306 مليون درهم دون احتساب قيمة العقار وسيتم التمويل من خلال الموارد الآتية:

- دفعات المستفيدين من المشروع: 12.60 مليون درهم؛
- مساهمة صندوق ضمان السكن: 14 مليون درهم؛
- حصة مساهمة الجماعة في البرنامج تبلغ: 18.90 مليون درهم نسبة 48,46% من المبلغ الإجمالي"(المخطط الجماعي للتنمية لجماعة عين عتيق 2010-2016، ص43).

نسجل أنه إلى حدود الساعة لم يعرف برنامج إعادة إسكان قاطني دور الصفيح "مشروع الحمراء" طريقه إلى التحقيق، رغم التزام كافة الأطراف بتوفير حصتها في المشروع، ويعزى هذا التأخر لافتقار الجماعة إلى رصيد عقاري يمكنها من تنفيذ برامجها في مجال التعمير، بينما لازالت الدعوى القضائية جارية بخصوص الوعاء العقاري، المنزوعة ملكيته والمراد استغلاله لإعادة إيواء قاطني دور الصفيح، في حين يبدو أن المعارضة والتماطل الذي يطال هذا المشروع "ممنهج" بهدف استثماره كورقة انتخابية في الاستحقاقات المقبلة.

2.1 التأهيل المجالي خطوة نحو التنمية الحضرية

يفرض التفكير في التأهيل الحضري والتنمية المجالية، ضرورة الاهتمام بالبنيات التحتية والتجهيزات الأساسية وفي مقدمتها تدعيم الشبكة الطرقية، باعتبارها مفتاح أي اندماج للجماعة في محيطها ومدخلا لتحسين مستوى عيش السكان، والرفع من جاذبية الجماعة وقدرتها التنافسية

(الشيكر سيدي أحمد، 2013، ص212) ومن أهم المشاريع التي تم تحديدها لتنمية الجماعة من خلال الجدول رقم 2.

الجدول رقم 2: أهم المشاريع المبرمجة للتأهيل الحضري والتنمية المجالية بجماعة عين عتيق (2010-2016)

طبيعة المشروع	الأهداف المتوخاة	صاحب المشروع	الكلفة الإجمالية بالدرهم	مصادر التمويل	مراحل الإنجاز	الشركاء
تجهيز طريق الفوارات بالإنارة العمومية من سوق الجملة إلى الطريق الإقليمية رقم /RP 4015.	السلامة الطرقية	جماعة عين عتيق	700.438	الميزانية الجماعية	في طور الإنجاز	-
بناء وتجهيز السوق الأسبوعي عين عتيق	خلق بنية مناسبة وتجهيز لدعم الأنشطة الاقتصادية	جماعة عين عتيق	13.324.524	الميزانية الجماعية	منجزة	-
تزويد دواوير اغبولة وسي قاسم وجافيل بالماء الصالح للشرب.	تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب	جماعة عين عتيق	2.186.668	الميزانية الجماعية + السلطة المفوضة بتدبير قطاع الماء والكهرباء والتطهير	في طور الإنجاز	السلطة المفوضة بتدبير الماء والكهرباء والتطهير
بناء المسلك الرابط بين طريق الفوارات ووادي ايكم على طول 200 م، وبناء الطرق الداخلية لحي السعادة.	فك العزلة عن دوار النويفات وخلق بنية طرقية مناسبة.	جماعة عين عتيق	989.496	الميزانية الجماعية	في طور الإنجاز	-
بناء دار الشباب عين عتيق	دعم البنية الثقافية وخلق فضاء	عمالة الصخيرت-تمارة	1.076.174	- مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	منجزة	عمالة الصخيرات-تمارة - مندوبية الشباب

	ثقافي وترفيهي			- مساهمة الجماعة - مساهمة وزارة الشباب والرياضة		والرياضة - بلدية عين عتيق - المبادرة الوطنية
بناء وتثنية الطرق الإقليمية رقم RP4009 وRP4022 من الطريق السيار إلى تامسنا	دعم البنية التحتية الطرقية	وزارة التجهيز والنقل	90.000.000	الميزانية العامة	في طور الإنجاز	- التجهيز - شركة العمران
بناء قنطرة على السكة الحديدية (7km) pk(0+000)	دعم البنية التحتية الطرقية	جماعة عين عتيق	7.700.000	الميزانية العامة	في طور الإنجاز	-
بناء قنطرة على وادي إيكم Pk + 000293	دعم البنية التحتية الطرقية	وزارة التجهيز والنقل	25.000.000	الميزانية العامة	في طور الإنجاز	-

المصدر: وزارة الداخلية، الجماعة الحضرية لعين عتيق، المخطط الجماعي للتنمية 2010-2016.

من خلال قراءة المشاريع الواردة في الجدول رقم 2، يتضح أن الجماعة تتحمل العبء الأكبر فيما يخص المشاريع المبرمجة، مقارنة بباقي الشركاء وفي مقدمتهم وزارة التجهيز والنقل، ويمكن تلخيص أهم محاور هذا المخطط فيما يلي:

- شبكة للطرق والأرصفة بمواصفات حديثة؛
- تمكينها من شبكة للتزويد بالماء الصالح للشرب والكهرباء؛
- شبكة للتطهير لدواوير الجماعة؛
- تهيئة المجال الموازي لطريق الفورات بالإنارة العمومية؛
- تقريب المؤسسات التعليمية من الساكنة؛

إن تحقيق مختلف البرامج القطاعية المقرر إنجازها في إطار برنامج المخطط الاستراتيجي بتراب الجماعة، من شأنه أن يساهم في التخفيف من آثار الفقر والهشاشة، غير أن تنزيل مثل هذا البرنامج يتطلب التفاف الشركاء والتزامهم بتوفير نصيبهم من الاعتمادات المالية الضرورية. وهو ما لم يتحقق في مجموعة من المشاريع والبنيات التحتية المتعثرة مثل (بناء الجسور على السكك الحديدية، بناء المسالك الطرقية، تعميم الإنارة العمومية وتزويد جميع الدواوير بالماء الصالح للشرب...الخ)، لارتباط تمويلها بالميزانية العامة، وهو ما يمكن أن نفسره بالظرفية

الاقتصادية الصعبة التي تمر منها البلاد في السنوات الأخيرة، التي اعتمدت على إثرها الحكومة سياسة التقشف.

2.التوجهات الإستراتيجية لتنمية جماعة عين العودة: توفير البنيات التحتية وخلق تشجيع الاستثمار من أولويات الساكنة:

أبانت نتائج اللقاءات التشاورية التي عقدت بهدف وضع برنامج العمل الجماعي بعين العودة عن تحديد التوجهات الإستراتيجية الكبرى[3]، التي يمكن تلخيصها في المجالات التالية:

أولا: ضمان تنمية مستدامة ودائمة والمحافظة على البيئة بتعزيز المناطق الخضراء؛

ثانيا: تأهيل المجال الحضري لإعادة التوازن التنموي به والرفع من تنافسيته وتحسين أدائه وتقوية قدراته لخدمة الساكنة؛

ثالثا: استقطاب الاستثمارات في الميادين التجارية والصناعية وإحداث فرص عمل إضافية عبر إقامة التجهيزات والبنيات التحتية الأساسية، يجرد الجدول رقم 2 أهم المشاريع المبرمجة في هذا البرنامج.

جدول رقم 3: المشاريع المبرمجة في إطار مخطط العمل الجماعي لعين العودة ومساهمة أهم الشركاء (بالدرهم)

طبيعة المشروع	الكلفة الإجمالية (بالدرهم)	مصدر التمويل
إنجاز وتقوية الطرق بعين العودة	60.000.000	ميزانية الجماعة
تهيئة وإحداث المناطق الخضراء	30.000.000	ميزانية الجماعة
شراء شاحنتين لجمع النفايات المنزلية وسيارات المصلحة	15.0009.2	ميزانية الجماعة
تسوية الوضعية العقارية للسوق الأسبوعي الجديد	8.180.000	ميزانية الجماعة
إحداث سوق مغطى	1.200.000	ميزانية الجماعة
شراء الأرض اللازمة لإنجاز محطة لمعالجة المياه العادمة	_	ميزانية الجماعة
تهيئة شارع محمد السادس من النقطة الكيلومترية 22 إلى النقطة الكيلومترية 25	45.000.000	ميزانية الجماعة+العمران+وزارة الإسكان
بناء مقر جديد للجماعة	12.000.000	ميزانية الجماعة
بناء مشروع سكني بموقع السوق الأسبوعي القديم	30.000.000	ميزانية الجماعة
نزع ملكية الخواص لتمرير قناة صرف المياه الشتوية	5.000.000	ميزانية الجماعة
شراء 50 دراجة نارية مجهزة بعربة	750.000	ميزانية الجماعة+ منعش عقاري
تهيئة شارع مولاي رشيد من النقطة الكيلومترية 20 إلى النقطة الكيلومترية 24	45.000.000	ميزانية الجماعة+ منعش عقاري
تهيئة منطقة حرفية بجوار تجزئة سيدي العربي	15.000.000	ميزانية الجماعة
المجموع	255.045.000	-

المصدر: وزارة الداخلية، الجماعة الحضرية لعين العودة، 2016، "المخطط الجماعي للتنمية 2010-2016".

يتضح من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه، أن مشاريع التأهيل الحضري لجماعة عين العودة، تشكل الأولوية بالنسبة للمخطط الجماعي للتنمية، كما نشير إلى المبالغة في بعض

[3] - تمت المصادقة على المخطط الجماعي للتنمية الخاص بجماعة عين العودة بالدورة العادية، ماي 2010 بالإجماع.

الاعتمادات المرصودة للمشاريع ونشير هنا على سبيل المثال، تخصيص مبلغ يفوق 2,9 مليون درهم لشراء شاحنتين للنفايات المنزلية وسيارات للمصلحة، بالإضافة بمبلغ 750 ألف درهم لشراء 50 دراجة نارية مجهزة بعربة قصد توزيعها على الشباب العاطل، وهذا دفعنا إلى التساؤل حول مدى استحضار الحكامة المالية في بناء المشاريع والمبالغ المرصودة لها، وعن الجدوى الاقتصادية منها، خاصة أن الدراجات النارية أصبحت تشكل عنصرا مشوشا للمشهد الحضري بالجماعة، ومعرقلا لحركة السير والجولان وتهديدا متنقلا لسلامة الركاب والراجلين، كما يظهر الاعتماد بشكل كبير على الموارد الذاتية للجماعة بما نسبته 75%، وهو ما يعني أنه يجب تعبئة باقي الشركاء لتوفير 25%المتبقية، والتي يراهن فيها على مساهمة بعض الشركاء، وفي مقدمتهم مؤسسة العمران والوزارة الوصية على قطاع الإسكان وبعض المنعشين العقاريين.

خاتمة:

شكلت هذه الدراسة مختبرا حقيقيا للإحاطة بالإشكالية المحورية، وتمحيص الفرضيات المصاغة والإجابة عن الأسئلة الفرعية المطروحة وبلوغ الغايات المسطرة، مستعينين في ذلك بمنهج علمي مرن يتيح المزاوجة بين الاستقرائي تارة والاستنباطي تارة أخرى، ومنفتح على باقي التخصصات كالتاريخ والاقتصاد وعلم الاجتماع والقانون...الخ، مع الحرص على توظيف أدوات متنوعة ومتكاملة مثل البحث الببليوغرافي، والاستمارة الميدانية، والمقابلات الشخصية، وكذا الوسائل التقنية الرقمية كصور الأقمار الصناعية والبرامج والصيغ الإحصائية التي مكنتنا في نهاية المطاف من التأكد من صحة الفروض الموضوعة في بداية البحث، وكذا الخروج بمجموعة من النتائج والخلاصات هي كالتالي:

- تقييم حصيلة الإنجازات، يبين حرص الجماعة على تنفيذ معظم المشاريع الممولة من طرف الميزانية الجماعية، وهو ما يعكس حجم المجهودات المبذولة من طرف المجلس المنتخب لتأهيل الجماعة وتلميع صورته أمام الكتلة الناخبة. في المقابل، نسجل تعثرا في إنجاز معظم المشاريع الممولة بشراكة مع مؤسسة العمران، رغم التزام الجماعة بتوفير نصيبها، وهو ما دفع مجموعة من المستشارين للاحتجاج على عدم وفاء المؤسسة بتعهداتها، رغم الامتيازات العقارية التي تحصل عليها، كما تم توجيه عدة ملتمسات في الموضوع لعامل الصخيرات-تمارة. يكمن الهدف من سلسلة المشاورات التي يتم عقدها في مرحلة إنجاز المخطط، تنويع الفرقاء ومصادر التمويل وتعبئتهم للوفاء بالتزاماتهم، اعتمادا على أسلوب إقناع حديث أساسه منطق رابح رابح.
- نؤكد على استمرار تعامل المخططين بالمقاربة الانتقائية وسياسة التمايز المجالي ومنطق ثنائية المركز والضاحية، من خلال استمرار مدينة الرباط في الإلقاء بمشاكلها على مجالاتها الضاحوية، عوض أن تشكل قاطرة للتنمية الجهوية والوطنية المتوازنة، بخلق أقطاب مستقلة تنافس أو تتكامل على الأقل مع قطب الرباط، وهذا لن يتأتى حسب قناعتنا، إلا بتدبير شؤون الجماعات الضاحوية من طرف مجالس منتخبة على قدر كبير من التكوين والاستقلالية، مدعومة بمجتمع مدني منظم متكتل ومنخرط في المشروع التنموي الترابي.

وفي الختام نشير إلى أن تنزيل التخطيط الاستراتيجي لضاحيتنا يتطلب الانتقال من السياسة القطاعية إلى السياسة المندمجة، عبر نهج سياسة ترتكز على تشخيص المجال من جهة، مع

تحيين وملائمة الترسانة القانونية باستمرار لتواكب حاجيات وخصوصيات كل مرحلة من جهة ثانية، وكذا توفير التأطير المؤسساتي عبر تدعيم مسلسل اللامركزية والنهوض بالمؤسسات الجهوية كبنية داعمة للمجال الترابي المحلي ومنحها صلاحيات واسعة على مستوى التخطيط والتدبير.

قائمة المراجع:

1.خلوق جمال(2012)، لتدبير الترابي بالمغرب، واقع الحال ومطلب التنمية"، الطبعة الأولى، مطبعة طوب بريس، الرباط.

2.بنعبد المالك إدريس(2019)، التمدن الضاحوي ومسألة الحكامة الترابية: حالة جماعتي عين عتيق وعين العودة (عمالة الصخيرات-تمارة)، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-تطوان- المغرب.

3.أشبيكة أمين(2010)، التمدين بأحواز الرباط: عين عتيق نموذجا، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، المحمدية، المغرب.

4.شرقي عبد العزيز(2014)، الحكامة الترابية وتدبير المرافق العمومية المحلية على ضوء مشروع الجهوية المتقدمة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.

5.أشقار الطيب(2007)، ضاحية مكناس: مقاربة جغرافية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب

6.دوحد المفضل(2007)، ضاحية فاس: مقاربة جغرافية"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.

7.بنعبد المالك إدريس(2010)، الدينامية الحضرية بالمدن الضاحوية وإشكالية التنمية - مدينة تمارة أنموذجا-، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، إعداد التراب والتنمية الجهوية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب.

8.حاجي عبد الرحيم(2000)، المدن الصغرى وتنظيم المجال: جهة الرباط-سلا-زمور-زعير، دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الرباط.

9.الشيكر سيدي أحمد(2013)، التعمير بين الدولة والجماعات المحلية –المجالس الجماعية نموذجا-"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط، المغرب.

10.مرسوم رقم 2.10.504 صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 28 أبريل 2011.

11.المرسوم رقم 2.16.301 الصادر بتاريخ 29 يونيو 2016 والمتعلق بمسطرة إعداد برنامج عمل الجماعة.

12.المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاءات العامة للسكان والسكنى، لسنوات، 1960، 1971، 1982 1994 و2004 و2014.

13.المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية للرباط سلا-القنيطرة(2017)، الخصائص الديمغرافية والسوسيو اقتصادية للسكان، لجهة الرباط الرباط-سلا-القنيطرة، حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، منشورات المديرية الجهوية لجهة الرباط-سلا-القنيطرة.

14.وزارة الداخلية(2009)، الميثاق الجماعي، منشورات المديرية العامة للجماعات المحلية، الرباط، المغرب.
15.وزارة الداخلية، الجماعة الحضرية لعين العودة، 2016، "المخطط الجماعي للتنمية 2010-2016".
16.وزارة الداخلية، الجماعة الحضرية لعين عتيق، المخطط الجماعي للتنمية 2010-2016.
17.العمل الميداني 2018.
18.DAAFI Redouan(2017), «Le potentiel de métropolisation des villes marocaines – cas de l'aire fonctionnelle de Rabat», thèse pour l'obtention de doctorat en sciences de gestion, groupe institut supérieur de commerce et d'administration des entreprises- Rabat